الجمعة ١١ تموز ٢٠٠٨م □ ٨ رجب ١٤٢٩هـ □ السنة ٤٦ □ العدد ١٢٣٣٥

رد "الهيئة المنظمة" على مستخدمي "الاتصالات"

إطلاق مزايدة الخليوي قريباً

أعلنت الهيئة المنظمة للاتصالات بإعادة اطلاق عملية مزايدة الخليوي العالمية في القريب العاجل، مؤكدة عزمها على اطلاق مزايدة عالمية قريباً لمنح تراخيص الخدمة العريضة التي ستؤمّن للبنان استقطاب الاستثمارات اللازمة لإنشاء منصة ألياف بصرية.

وتعليقاً على تصريح رئيس نقابة موظفي ومستخدمي قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية في لبنان "أوجيرو" جورج اسطفان خلال المؤتمر الصحفي الذي عُقد مطلع الأسبوع الحالي والذي ردّ فيه على رؤية وخطط الهيئة المنظمة للاتصالات وبرنامج تحرير قطاع الاتصالات، أصدرت الهيئة بياناً أوضحت فيه الآتي:

أولاً – ان برنامج تحرير قطاع الاتصالات هو مسودة طرحت للاستشارات العامة في السابع من نيسان ٢٠٠٨، وقد نشرت على موقع الهيئة الالكتروني تشجيعا لمشاركة اكبر عدد من المعنيين في قطاع الاتصالات.

ثانياً – دعت الهيئة المنظمة للاتصالات خطيا وزارة الاتصالات وهيئة "اوجيرو" الى ابداء الرأي والتعليق على المسودة المطروحة بصفتهما المشغل الوطني الابرز، وكان من الضروري ان يسعى المسؤولون في هاتين المؤسستين الى تأمين مشاركة اكبر عدد من كوادرهما في عملية الاستشارات المطروحة، ولكن لم يصل للهيئة من قبل اي منهما اي رد رسمي عبر القنوات المحددة في الاستشارات.

ثالثاً – يسرّ الهيئة المنظمة للاتصالات ان يصلها، ولو عبر الإعلام، رأي نقابة موظفي ومستخدمي قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية في لبنان على مسودة "برنامج تحرير قطاع الاتصالات"، وتؤكد انها ستأخذ التعليقات الواردة فيه بعين الاعتبار، كما تفعل عادة مع كافة الردود التي تردها. علما ان الهيئة تراجع كافة الردود التي تصلها وتتدارسها وتجري التعديلات على ضوء ما تقتضيه مصلحة البلد وذلك قبل أن تصدرها في نسختها النهائية.

رابعاً – ان الهيئة تشارك نقابة موظفي ومستخدمي قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية في لبنان في نقطة مهمة، وهي المطالبة بالاسراع في انشاء شركة اتصالات لبنان Liban Telecom لما في ذلك من مصلحة وطنية عليا، وتلفت نظر الجميع الى كون هذا الموضوع خارج اطار الصلاحيات التي منحها إياها قانون الاتصالات رقم ٢٠٠٢/٤٣١ ويبقى من صلاحيات مجلس الوزراء حصراً.

خامساً – يهم الهيئة المنظمة للاتصالات في لبنان ان تذكر المعنيين كافة بالمادة ٥٠ من قانون الاتصالات الرقم ٢٠٠٢/٤٣١ والتي تعنى بانتقال كافة الصلاحيات التنظيمية من الوزارة الى الهيئة فور مباشرة عملها. انطلاقا من ذلك، تؤكد الهيئة عدم وجود اي خلاف قانوني حول صلاحيات الهيئة في تنظيم القطاع منذ تاريخ مباشرة عملها، وهي تقوم بذلك معتمدة مبادئ المشاركة والشفافية والمحاسبة.

ان الهيئة، إذ تذكر المبادئ التي تُؤمن بها وتطبقها منذ تأسيسها، تأمل في اعادة اطلاق عملية مزايدة الخليوي العالمية قريباً جداً، وتؤكد عزمها على اطلاق مزايدة عالمية في القريب العاجل لمنح تراخيص الحزمة العريضة، وتبقى على ثقة تامة بان هذه العملية ستؤمن للبنان استقطاب الاستثمارات اللازمة لانشاء منصة الياف بصرية لنقل المعلومات وربطها بين كافة المناطق ضمن تغطية وطنية شاملة مع ترابط وسعات دولية تلبي حاجة السوق اللبنانية، ومع خدمات ذات جودة عالية معتمدة على تقنيات حديثة يفتقدها للاسف لبنان وتتوافر في بلدان اخرى، لمصلحة كافة مقدمي الخدمات في لبنان، ولمصلحة المستهلك اللبناني اولاً واخيراً.

وان الهيئة، من خلال الأنظمة والخطط التي تضعها، تقوم بتطبيق قانون الاتصالات الذي نص في مادته الاولى على مهمة واضحة وصريحة، الا وهي "تنظيم قطاع الاتصالات على الاراضي اللبنانية، وقواعد تحويله او تحويل ادارته كليا او جزئيا الى القطاع الخاص، بما في ذلك دور الدولة في ذلك القطاع. كذلك الأمر بالنسبة الى سياسة الدولة اللبنانية، اذ تقوم الهيئة بتنفيذها والتقيد بالتزاماتها إن في قطاع الخليوي أو في باقي قطاعات الاتصالات الحيوية، وتطرح للاستشارات العامة تصوراً وجدولاً زمنيا السبل التحرير المطلوب، بما في ذلك طبعا منح شركة "اتصالات لبنان" الترخيص المنصوص عليه في القانون ٢٠٠٢/٤٣١، والذي يشمل كل انواع خدمات الاتصالات من ثابتة وخلوية وحزمة عريضة وغيرها من الخدمات ذات القيمة المضافة.

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"